



## من أجل اتخاذ قرار

البند الثالث من جدول الأعمال

### تقييم

تقييم مستقل للبرنامج القطري لمنظمة العمل الدولية  
الخاص بالمملكة الأردنية الهاشمية: ٢٠٠٢-٢٠٠٧

### أولاً - مقدمة

١. يقدم هذا الموجز النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن التقييم المستقل للبرنامج القطري لمنظمة العمل الدولية الخاص بدعم المملكة الأردنية الهاشمية. وتغطي الفترة التي يشملها الاستعراض (من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧) تنفيذ عشرة مشاريع للمنظمة وخدمات استشارية تقنية بقيمة إجمالية تبلغ ١٢٩, ٨٠٠, ٨ دولاراً أمريكياً. وفي سياق البرنامج القطري للعمل اللائق، استحدثت منظمة العمل الدولية ثلاثة مشاريع أخرى قيد الإعداد، بدأ تنفيذ مشروعين منها في سنة ٢٠٠٨.

### ثانياً - تطور البرنامج القطري

٢. وافق الأردن في آب/ أغسطس ٢٠٠٦ على أول برنامج قطري للعمل اللائق في المنطقة العربية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. وأيد كل من الحكومة والشركاء الاجتماعيين خطة لتنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق في أيار/ مايو ٢٠٠٧.

٣. وجاء استحداث البرنامج القطري للعمل اللائق بعد تنفيذ سلسلة من فرادى الأنشطة والمشاريع المتعلقة بالمساعدة التقنية والتي تستجيب للأهداف الاستراتيجية المحددة لفترتي السنتين ما قبل الانطلاق الرسمي للبرنامج القطري للعمل اللائق. وقد صنفت الأنشطة السابقة لهذا البرنامج حسب الأهداف الاستراتيجية والعملية الخاصة ببرنامج وميزانية كل فترة سنتين لكنها افتقرت إلى أوجه تكامل وهدف مشترك. ورغم ذلك، فإن هذه الأنشطة مهدت الطريق للانتقال نحو نهج أكثر تماسكاً وتكاملاً لتنفيذ برنامج العمل اللائق في الأردن في إطار أولويات البرنامج القطري للعمل اللائق.

## ثالثاً - وضع البرنامج القطري

٤. يظهر التحليل أن نتائج المشاريع والبرنامج القطري للعمل اللائق الناشئ كبيرة ومفيدة، رغم أن الشك يبقى قائماً بشأن استدامتها. ولا يزال برنامج العمل اللائق في الأردن يواجه عدداً من التحديات القانونية والعملية. وتبقى الاستثناءات فيما يخص حقوق العمال مستمرة في القانون وفي الواقع، في حين لا تزال الإصلاحات قيد نظر الهيئة التشريعية. وإحدى الأولويات العامة بالنسبة للبلد هي تحسين إنفاذ التزاماته بموجب معايير العمل الدولية. علاوة على ذلك، لم تحقق سوى الخطوات الأولى في اتجاه إضفاء الطابع المؤسسي على الأدوات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق هيكل ثلاثي وجيه.
٥. ويقدم أدناه وصف للوضع الحالي للبرنامج القطري الخاص بالأردن ضمن إطار أولويات وحصائل البرنامج القطري للعمل اللائق.

### الأولوية رقم ١ بالنسبة للبرنامج القطري للعمل اللائق: تعزيز فرص العمالة والإدماج الاقتصادي لصالح الشباب، نساءً ورجالاً

#### الحصيلة ١: تعزيز قدرات الحكومة والشركاء الاجتماعيين والمؤسسات الوطنية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وخدمات العمالة التي تستهدف بشكل خاص الشباب والنساء

٦. ساهمت منظمة العمل الدولية في التنمية المؤسسية وتطوير قدرات الموظفين في وزارة العمل، وأحرز تقدم ملموس في بناء قدرة الوزارة على التخطيط وإصدار وإدارة المعلومات المناسبة الضرورية لأداء دورها. ومع ذلك، حصلت الوزارة مؤخراً على المساعدة الدولية من مجموعة من الوكالات والمؤسسات المانحة، لتحفيز القدرات القائمة من أجل تنسيق وإدارة مساعدة المنظمة على نحو فعال. وقد عانت مشاريع منظمة العمل الدولية مراراً وتكراراً من حالات التأخير كنتيجة لتعيينات جديدة على المستوى الوزاري وتغيير الموظفين الناتج عنها. ورغم هذا، وجد التقييم أن مناقشة منظمة العمل الدولية المستمرة والمنفتحة مع الشركاء في المشروع والمستفيدين منه كانت مهمة للغاية في إعادة جدولة الأنشطة من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة. وكنتيجة لذلك، كانت الوزارة في وضع أفضل للتركيز على الأنشطة المستقبلية التي ستكون لازمة والحصائل المتوخاة والتعبير عنها بشكل أكثر تحديداً.

#### الحصيلة ٢: تعزيز المنشآت الصغيرة من أجل خلق الوظائف والتخفيف من حدة الفقر

٧. سعى أول مشروع في مجموعة مشاريع منظمة العمل الدولية الخاصة بالأردن، وهو مشروع وجد مكانه الملائم داخل هذه الأولوية من أولويات البرنامج القطري للعمل اللائق، إلى تطوير مهارات الإنتاج القابلة للتسويق والعمل للحساب الخاص لفائدة الأردنيين الشباب<sup>١</sup>. وكان التقدم نحو تحقيق الحصائل المقررة بطيئاً بسبب سلسلة من المشاكل الإدارية والتقنية والمالية، مما عرقل نواتج المشروع. بيد أن المؤسسة المستضيفة ما زالت تعتبر المشروع مهماً ومناسباً، ويجري الآن وضع استراتيجية جديدة للمشروع من شأنها أن تستجيب بفعالية أكبر للاحتياجات السائدة وتضمن استدامة المشروع.

٨. وللاستجابة للطلب العاجل على تطوير الخبرة الوطنية في مجال إعادة التأهيل القائمة على المجتمع المحلي لصالح الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ساعدت منظمة العمل الدولية في إنشاء أول مركز أكاديمي في

<sup>١</sup> تعزيز قدرة وزارة العمل الأردنية على توليد العمالة والحد من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥)؛ JOR/02/01/ITA وإنشاء وحدة إدارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي (٢٠٠٨-٢٠١٠)؛ مقترح لم يمول بعد.

<sup>٢</sup> تشجيع الحرف اليدوية في الأردن (١٩٩٩-٢٠٠٢، ٢٠٠٤-٢٠٠٧)؛ JOR/96/01M/ITA.

المنطقة لتقديم التدريب الرسمي في مجال إعادة التأهيل القائمة على المجتمع المحلي<sup>٣</sup>. ويمثل المركز مثالا جيدا على ملكية الهيئات المكونة لمشروع من مشاريع منظمة العمل الدولية، ويحصل على مساهمات عينية مهمة من حكومة الأردن.

٩. وتعتبر مدخلات منظمة العمل الدولية في التدريب العملي على مزاولة الأعمال لصالح المنشآت بالغة الصغر والصغيرة في القطاعات التجارية والقطاعات غير المستهدفة للربح، مدخلات ناجحة؛ بيد أنه في وقت إجراء التقييم، لم تكن المؤسسة المحلية الشريكة قد وضعت بعد التدابير المؤسسية اللازمة لضمان استدامة الحصائل موضع التنفيذ<sup>٤</sup>.

## الأولوية رقم ٢ بالنسبة للبرنامج القطري للعمل اللائق: تحسين الإدارة السديدة والحوار الاجتماعي

### الحصيلة ٣: تحسين القدرة المؤسسية لإدارة العمل ولضمان تقييد أصحاب العمل بمعايير العمل الدولية

١٠. إن التحسينات المستدامة في عدد وجودة مفتشي العمل واضحة، وذلك نتيجة لبرامج التدريب واسعة النطاق التي تقدمها منظمة العمل الدولية<sup>٥</sup>. بيد أن تحديد مستوى التحسن في الأداء الفعلي سيحتاج إلى المزيد من الاستقصاء، نظراً إلى التحديات الخارجية المتعلقة بموثوقية البيانات بشأن زيارات التفتيش ووضع مفتشي العمل في التسلسل الهرمي المؤسسي.

١١. وما زال الأردن يواجه تحديات مهمة إزاء جهوده الرامية إلى مراقبة العمل الجبري والاتجار في البلد وعبره والقضاء عليهما. وقد كانت جهود منظمة العمل الدولية في مجال إذكاء الوعي بين مختلف الوزارات والشركاء الاجتماعيين الآخرين ذوي الصلة بشأن كيفية معالجة هذه القضايا، جهوداً مناسبة للاحتياجات الوطنية، لكن عدم رصد المشروع يحول دون إجراء تقييم دقيق للنتائج المحققة.

### الحصيلة ٤: إيجاد بيئة مؤاتية للحوار الاجتماعي

١٢. يسر مشروعان من مشاريع منظمة العمل الدولية التوافق في الآراء وتقديم الدعم الثلاثي بخصوص ما تمس الحاجة إليه من تنمية الموارد البشرية وإصلاح الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية التي تؤثر في العمل اللائق<sup>٦</sup>. وترتبط استدامة تدخلات منظمة العمل الدولية بعمل اللجنة الثلاثية الوطنية وإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي فعال واعتماد وإنفاذ قانون عمل جديد يتماشى مع المعايير الدنيا للعمل اللائق. ويمكن للمشروع أن يعيد بتحقيق تقدم مهم لبلوغ هذه الأهداف، لكن حتى الآن لم تحقق أي نتائج ملموسة<sup>٧</sup>. وتشمل أنشطة إعداد

<sup>3</sup> إنشاء مركز تدريب لإعادة التأهيل القائمة على المجتمع المحلي (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، JOR/02/02/AGF.

<sup>4</sup> دعم التدريب على مزاولة الأعمال لصالح المنشآت بالغة الصغر والصغيرة (١٩٩٧-٢٠٠٣، ٢٠٠٣-٢٠٠٤)، JOR/03/006/01.

<sup>5</sup> تعزيز قدرة الشركاء الاجتماعيين على النهوض بالحوار الاجتماعي (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، JOR/01/50/USA.

<sup>6</sup> الشركاء الاجتماعيون ومواصلة المشروع بوصفه المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، JOR/01/50/USA و JOR/07/03/SPA.

<sup>7</sup> اجتمعت اللجنة الثلاثية مرة واحدة فقط خلال الفترة التي يشملها الاستعراض ولم توضع الإجراءات بعد. وقد أصدر مجلس الوزراء مواد التأسيس التي أنشئ بموجبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الثاني من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ لكن أرجئ وضعه موضع التنفيذ. وفي سنة ٢٠٠٦، وضع مشروع قانون العمل المعدل واعتمد البرلمان بعض من التعديلات المقترحة خلال دورته المنعقدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

البرنامج القطري للعمل اللائق أيضاً جهوداً ترمي إلى زيادة تكامل عمليات التفتيش مع نظم التدقيق بشأن العمل الموجودة على الإنترنت<sup>٨</sup>.

### الأولوية رقم ٣ بالنسبة للبرنامج القطري للعمل اللائق: تعزيز الحماية الاجتماعية

#### الحصيلة ٥: تحسين استدامة الضمان الاجتماعي والقدرة المؤسسية لحماية العمال الأكثر استضعافاً والقضاء على عمل الأطفال

١٣. أنجز برنامج خماسي السنوات بشأن عمل الأطفال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، مما مكن منظمة العمل الدولية من المساعدة على إدماج مسألة عمل الأطفال في الميزانية والتشريعات والبرامج الدراسية الوطنية<sup>٩</sup>. وفي حين اعتبر المشروع مناسباً وفعالاً وقد أحدث تغييراً إيجابياً بالنسبة للمؤسسات والمستفيدين، فإن فعاليته قد لا تكون على المستوى المرغوب، نظراً لضخامة وتفاقم مشكلة عمل الأطفال في الأردن، حيث انتقلت بعض المؤشرات على عمل الأطفال من سيء إلى أسوأ طوال فترة الأداء.

١٤. وأخيراً، ما فتئ برنامج منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة الدولية يقدم خدمات استشارية عامة قائمة على المعارف من أجل دعم إنشاء مديرية للهجرة ورسم سياسة للهجرة داخل وزارة العمل. ورغم هذه المساعدة التقنية كان التقدم بطيئاً، في وقت بات فيه العديد من الجهات الفاعلة المحلية والدولية مشاركاً في المسألة. وفي سياق هذا التقييم تبرز هذه الجهود كفرص للتأزر اللازم. وإن الافتقار إلى التنسيق بين مختلف الشركاء يطرح تحدياً أمام تخطيط المنظمة المستقبلية والتوظيف الاستراتيجي في البلد.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

### توحيد الأداء: منظمة العمل الدولية و"أمم متحدة واحدة" في الأردن

١٥. رغم أن من المهم بالنسبة لمنظمة العمل الدولية الحفاظ على دورها الحيوي في تشجيع إصلاح قانون العمل واعتماد معايير العمل الدولية وأفضل الممارسات في مجال تنفيذ العمل اللائق، فإن من الواضح أن هناك عدداً كبيراً من الوظائف المتداخلة والإخفاقات في التنسيق وحالات عدم الاتساق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في الأردن. فموظفو الأمم المتحدة المشاركون في فريق التركيز في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، الذي كان يقوده فريق التقييم، لم يكونوا على علم بعمليات منظمة العمل الدولية في البلد، ناهيك بطرق دعم هذه الأنشطة لحصائل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٦. وعلى منظمة العمل الدولية أن تحدد وكالات شريكة من وكالات الأمم المتحدة للعمل في اتجاه تحقيق حصيلة إيجابية ومتكاملة مشتركة بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والوكالة. وسيطلب القيام بهذا استراتيجيات عملية جديدة ونموذجاً لإدارة البرامج يشجع التنسيق بشكل أفضل ويحقق الحد الأقصى من التأزر بين مكاتب المشروع وموظفيه، لتمكين منظمة العمل الدولية من توحيد عملها مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والشركاء الاستراتيجيين.

<sup>٨</sup> عمل أفضل في الأردن (بداية ٢٠٠٨)، JOR/07/04/JOR و JOR/07/02M/USA.

<sup>٩</sup> البرنامج الوطني لمنع أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها في الأردن (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، JOR/02/50/USA.

١٧. ومن شأن وجود موقع واحد لاستضافة المشاريع وتنسيقها أن يضيف المزيد من التماسك على حضور المنظمة وإطلاقتها في البلد. ويمكن لمنسق وطني أن يمثل البرنامج القطري للعمل اللائق ويديره ويقوم بالكثير من الاتصالات المهمة مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وأن يتولى التنسيق بين جميع موظفي المنظمة المقيمين والزائرين، وهي مهمة لا تدخل في نطاق ولاية المديرين الحاليين للمشروع وكبار المستشارين التقنيين والمكتب الإقليمي للدول العربية.

- *التوصية ١*: يوصي فريق التقييم بأن يضع المكتب الإقليمي استراتيجية لتعيين منسق في البلد يعنى ببرنامجه الخاص بالأردن وفقاً لضوابط المخصصات المعتمدة لصالح تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق الخاص بالأردن.

## رصد وتقييم البرنامج والمشاريع

١٨. ما زالت الثغرات المفاهيمية قائمة بين البرنامج القطري للعمل اللائق ومشاريع التعاون التقني. فقد تم التفكير فيها ووضعها بصورة منفصلة. وفي حين تدعو وثائق حقبة البرنامج القطري للعمل اللائق إلى الأخذ بنهج أكثر شمولية وتكاملاً، قد يؤدي عدم اتساق رسالة منظمة العمل الدولية في البلد إلى تفويض هذا الانتقال، وكذلك فعالية التداخلات واستدامتها. وإن عدم إتمام خطط الرصد والافتقار إلى مؤشرات مناسبة معينة وقابلة للقياس وفي المتناول وملائمة ومحددة زمنياً في مشاريع منظمة العمل الدولية، يبرزان قصور إمكانياتها في مجال التقييم ويعوقان قياس التقدم المحرز لتحقيق الحصائل المقررة.

- *التوصية ٢*: يوصي فريق التقييم بأن يقيم المكتب الإقليمي الأنشطة والممارسات الحالية المتعلقة بالرصد والتقييم على مستويي البرنامج والمشروع. ومن شأن هذا أن يساعد على تعريف أوجه الضعف والقوة ويسمح بوضع نهج لإدارة المشروع والبرنامج، من شأنه أن يعزز الابتكار والمرونة ويشجع حل المشاكل ويدير المخاطر بوصف ذلك عناصر أساسية في البرنامج القطري للعمل اللائق.

- *التوصية ٣*: ينبغي أن يدرّب المديرين والموظفون من جميع المستويات على وضع وتطبيق صلات بين مشاريع التعاون التقني وحصائل البرنامج، وليس فقط نواتج المشروع. وسوف تتيح حصيلة أنشطة بناء القدرات هذه من خلال تحديد المؤشرات النوعية والكمية المناسبة بخصوص تصميم البرامج والمشاريع وخطط الرصد والتقييم في المستقبل. ويمكن أن تمول هذه الأنشطة الخاصة ببناء القدرات من اعتمادات التدريب الموجودة في المنطقة إلى جانب مدخلات المشروع.

## إدارة المخاطر

١٩. لقد حام الشك مرات عديدة جداً حول تحقيق الحصائل، وهذا راجع بالأساس إلى غياب استراتيجية لتحديد المخاطر والحد منها. وثبت هذا على مدى الفترة التي يشملها الاستعراض، حيث عرفت هذه الفترة تغييراً كبيراً في موظفي وزارة العمل وعمليات إعادة الهيكلة في فترة ١٨ شهراً الأخيرة.

- *التوصية ٤*: لا بد من أن يولي تخطيط المشاريع والبرامج اهتماماً أكبر للدروس المستخلصة من دورات البرمجة السابقة وأن يضع مسبقاً استراتيجيات لإدارة المخاطر من أجل تجنب أو تقليص المخاطر وحالات التأخير وتكاليف إنجازات المشروع التي تتأثر سلباً بعوامل خارجية.

## الحفاظ على التشاور والمشاركة الثلاثيين المتوازنين

٢٠. في الحالات التي غاب فيها التنسيق والتشاور الثلاثيين، حدثت عراقيل أمام تحقيق واستدامة حصائل برامج ومشاريع منظمة العمل الدولية. وبصورة عامة، سيكون على إدارة المنظمة تشجيع مشاركة الهيئات المكونة مشاركة أكبر على مدى دورة البرامج والمشاريع من أجل زيادة النقل الفعال لملكية الحصائل.

- *التوصية ٥*: ينبغي تعزيز قدرة الهيئات المكونة، وينبغي أن تتاح لها الفرص لكي تصبح شريكة فعلية بقدر أكبر في الإدارة القائمة على النتائج، التي تعتمد المنظمة بشأن برامجها ومشاريعها. وسيعني هذا جعل هذه الهيئات المكونة شريكة في التصميم والرصد والتقييم، وبالتالي تأكيد الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به في تحقيق النتائج واستدامتها.

## خامساً - تعليقات من المكتب بشأن التقييم

٢١. يرحب المكتب الإقليمي باستنتاجات وتوصيات التقييم في هذه المرحلة من تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق الخاص بالأردن. وقد جاءت هذه الاستنتاجات والتوصيات في الوقت المناسب وستساعد على تحسين تلاحم البرنامج والمشروع مع الأطر الإنمائية الوطنية، بما فيها البرنامج الوطني وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك التنسيق داخل البلد بين المشاريع ووكالات الأمم المتحدة.

٢٢. وإذ يدرك المكتب الإقليمي الحاجة إلى تحسين تنسيق البرامج داخل منظمة العمل الدولية ومع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الأردن، فهو يؤيد *التوصية ١* تأييداً تاماً. ويسعى المكتب الإقليمي إلى إنشاء وحدة لإدارة البرامج تابعة لمنظمة العمل الدولية لصالح المشاريع في الأردن وتحسين تنسيق المشاريع وذلك في حدود الموارد المتاحة.

٢٣. ويسير المكتب الإقليمي قدماً نحو تعزيز الإدارة القائمة على النتائج في عملياته، كما أنه يؤيد *التوصيات ٢ و ٣ و ٤*. وقد اتخذت خطوات أولية من أجل الامتثال لهذه التوصيات. وفي تموز/ يوليه ٢٠٠٨، نظم المكتب الإقليمي حلقة عمل تدريبية لكبار المستشارين التقنيين وأخصائيي البرامج والمشاريع بشأن الإدارة القائمة على النتائج وتحليل المخاطر وسياسات وإجراءات منظمة العمل الدولية فيما يخص الرصد والتقييم. كما أن المكتب الإقليمي بصدد تعيين مسؤول عن الرصد والتقييم لتعزيز وحدة البرمجة الإقليمية لديه. وسيقدم هذا الموظف بناء القدرات لصالح موظفي البرامج والمشاريع والهيئات المكونة بشأن تصميم مشاريع قابلة للقياس ومركزة على النتائج ورسم خطط الرصد والتقييم.

٢٤. وختاماً، فيما يخص *التوصية ٥*، سوف يضع المكتب الإقليمي استراتيجية تدريب لفائدة الهيئات المكونة الوطنية لتعزيز معارفها والتزامها بالإدارة القائمة على النتائج وتنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق.

## سادساً - تعليقات الهيئات المكونة الثلاثية

٢٥. حظي التقييم الثلاثي التالي المتعلق بتقييم البرنامج القطري لمنظمة العمل الدولية الخاص بالأردن: ٢٠٠٢-٢٠٠٧، بتأييد وزارة العمل وغرفة صناعة الأردن والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن.

٢٦. ويود الفريق أن يشير إلى أن تقدماً مهماً قد أحرز من خلال تعاون الأعضاء الثلاثيين ومن خلال المساعدة التقنية التي قدمتها منظمة العمل الدولية في السنوات القليلة الماضية.

٢٧. وترغب الهيئات المكونة في أن تشيد بمنظمة العمل الدولية وفريق التقييم لملاءمة توقيت هذا التقييم وفائدته. وقد حظي الجانب التشاركي في المنهجية بتقدير خاص. ومن المهم أيضاً إلقاء الضوء على جهود المنظمة ودعمها في تحقيق معالم مهمة في تنفيذ برنامج العمل اللائق.

٢٨. ويؤيد الأعضاء الثلاثيون *التوصية ١* تأييداً تاماً، بيد أنهم يودون أن يضيفوا أن المنسق الوطني ينبغي أن يكون مستقلاً وأن يمثل مصالح جميع الهيئات المكونة الثلاثية لبرنامج المنظمة في الأردن، وأن يتأكد من أن مدخلاتهم وشواغلهم ممثلة على قدم المساواة في إدارة وتنسيق برنامج المنظمة. ومن شأن التنسيق الوثيق مع جميع الهيئات المكونة الوطنية أن يضمن تحقيق الحصائل واستدامتها.

٢٩. وفيما يخص *التوصيات ٢ و ٣ و ٤*، فإن الهيئات المكونة تتفق تماماً مع النتائج والإجراءات الموصى بها وتشجع المنظمة بشكل أكبر على جعل الهيئات المكونة تشارك في أنشطة بناء القدرات الخاصة بالإدارة القائمة على النتائج وفي تقييم المخاطر وإدارتها. وسيضمن هذا أيضاً إدراج الاحتياجات الحالية والمستقبلية التي ينبغي إدراجها في البرامج القطرية للعمل اللائق في المستقبل.

٣٠. وبالنسبة للتوصية ٥، تأمل الهيئات المكونة أن تشارك في وضع أنشطة بناء قدرات الهيئات المكونة لكي تكون قادرة على دعم البرنامج القطري للمنظمة دعماً أفضل وتكون مسؤولة عن استدامة النتائج المحققة.

٣١. قد ترغب اللجنة في أن توصي مجلس الإدارة بأن يطلب إلى المدير العام أن يأخذ بعين الاعتبار النتائج والتوصيات الواردة أعلاه، وكذلك ملاحظات اللجنة، في الدعم المتواصل المقدم للأردن من خلال البرنامج القطري للعمل اللانق.

جنيف، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٣١.